مسائلُ العطفِ المُشكِلة في كتاب (التنبيه على شرح مُشكِلات الحماسة) وموقفُ ابنِ جنّي منها

د. أحمد إبراهيم العليوي
جامعة حمص – كلية الآداب والعلوم الإنسانية – قسم اللغة العربية

الملخَّص:
يدرس هذا البحث القضايا المُشكِلة في مسائل العطف الواردة في كتاب التنبيه لابن جنِّي، ويبيّن موقفَه منها وتوجيهَه لشواهدها. وهي مسائلُ إشكاليّة جديرة بالجمع والدراسة، ولا سيَّما أنَّ بعضها غير مشهور بينَ الدارسين. وقد اعتمد البحثُ المنهجين: الوصفيّ التحليليّ والمقارن في بعض مفاصله.
عرَّفَ البحثُ بالعطف لغةً واصطلاحًا، وذكر نوعيه، ثمَّ حلَّل الشواهد الواردة في مسائل العطف المُشكِلة المبثوثة في كتاب التنبيه، وجاءت في أربعِ مسائلَ، مع بيان موقف ابن جني منها. ثمَّ خُتِمَ البحثُ بالنتائج.
كلمات مفتاحيَّة: العطف، الضمير المخفوض، ابن جنِّي، كتاب التنبيه.

Problematic Issues of Coordination (*ʿaṭf*) in the Book *al-Tanbīh ʿalā Sharḥ Mushkilāt al-Ḥamāsah* and Ibn Jinnī's Stance on Them

Abstract:

This research examines problematic issues concerning the grammatical category of *'aṭf* (coordination/conjunction) as presented in Ibn Jinnī's *al-Tanbīh*. It explores his stance on these issues and his interpretation of the linguistic evidence cited to support them. These are complex matters worthy of collection and study—all the more so because some remain relatively unknown among scholars. The research employs both descriptive-analytical and, in certain sections, comparative methodologies.

The research defines the concept of *'aṭf*(coordination/conjunction) both linguistically and terminologically, outlines its two types, and analyzes the textual evidence—comprising four specific instances—related to complex issues of *'aṭf* found in the book *al-Tanbīh*, while also presenting Ibn Jinnī's perspective on these matters. The study concludes with a summary of findings.

Keywords: Conjunction, the genitive pronoun, Ibn Jinni, *Al-Tanbih*

أوّلًا: المقدِّمة:

يُعدُّ بابُ العطفِ من أوســـع أبواب التوابع في النحو العربي، وأكثرِها تشـــعُّبًا ودقّة؛ لِما يحمله من دلالات متعدّدة كالبيان، والربط، والمشــاركة، والترتيب، والتعقيب وغيرها. وهو من الأســاليب التي تدخلها عوارضُ التركيب فتتداخل فيه الاعتبارات النحوية والدلالية والسـياقية. ولمَّا كان كتاب «التنبيه على شـرح مشـكلات الحماسـة» لأبي الفتح عثمان بن جنّي (ت 392هـــ) من أهمّ المصـنّفات النحويّة التي عُنيت بتحليل الإشـكالات التركيبية؛ لِما يتضـمّنه من مناقشـات دقيقة لمسـائلَ نحوية معقّدة جعلها ابن جنّي لأهل الاختصـاص والنظر؛ فقد رصـد جملةً من المسـائل التي خرَجَتْ فيها أسـاليب العطف عن السَّنَن المألوف، أو تلك التي احتملت وجوهًا إعرابية متعدّدة أدّت إلى خفاء المعنى أو الاختلاف في تقديره، فضـــلًا عن خرق الصـناعة النحوية فيها. من هنا يسـعى هذا البحث إلى جمع هذه المسـائل الإشـكاليّة ودراسـتها دراسـة نحوية تحليليّة، والوقوف على توجيهات النُّحاة لها، مع بيان موقف ابن جنّي منها، ســـعيًا إلى فضِّ هذه الإشكالات.

– أهميّة البحث

تكمن أهمّية هذا البحث في أنَّ كثيرًا من مسـائل العطف التي ناقشـها ابن جنّي لا تزال تثير خلافًا بين النحويين؛ متقدّميهم ومتأخّريهم، سـواء أكان من حيث تقديم المعطوف على المعطوف عليه، أو تقدير حرف العطف، أو من حيث جواز العطف على الضـــمير المخفوض من غير إعادة الجار، ممَّا يجعل معالجة قضـايا العطف المشـكلة نموذجًا للتفكير النحوي التحليلي وإبراز العلاقة الوثيقة بين البنية النحوية (العطف) والسياق الدلالي في الشعر. ولا بدّ هنا من الإشارة إلى أنَّ كلّ مسألة مشكِلة في النحو العربي تشكّل قضية جديرة بالدراسة.

– إشكاليّة البحث:

تُعدّ دراسة مسائل العطف المشكِلة من الدراسات التي تجمع بين الصناعة النحويّة والتحليل الدلالي، ومن ثمّ النظر في القاعدة النحويّة والمعنى. والتوافقُ بينهما هو الغاية في أيّ تركيب. وعليه، تتمثّل إشكاليّة هذا البحث في السؤال الرئيس الآتي:

ما المسائل المُشكِلَة المتعلّقة بالعطف في كتاب التنبيه، وما موقف ابن جني والنحاة منها؟

– أهداف البحث

يهدف البحث إلى رصـد أبرز المسـائل الإشـكاليّة المتعلّقة بالعطف في كتاب «التنبيه»، وتوضـيح منهج ابن جنّي في معالجتها، وبيان مدى انسجام آرائه مع المدارس النحويّة أو خروجه عليها، مع محاولة

تقويم هذه الآراء في ضوء قوانين النحو والمعنى.

- الدراسات السابقة:

من الدراساتِ السابقة ذات الصِّلة بموضوعنا الدراساتُ النحويّة المرتبطة بكتاب التنبيه لابن جنِّي، ومنها بحثٌ بعنوان «توجيهات ابن جنِّي لمسائل الفصل النحوي بين المتلازمات في كتابه "التنبيه على شرح مشكلات الحماسة"»، وهو منشور في مجلّة جامعة حمص، المجلّد 48، العدد2، حزيران 2026م.

وبحث بعنوان «مسائل الحال عند ابن جنِّي في كتابه "التّنبيه على شرح مشكلات الحماسة" – دراسة نحويّة تحليليّة» للباحث إدريس ألافي محمد هاشم، والبحث منشور في مجلّة ابن خلدون للدراسات والأبحاث، المجلد الرابع، العدد العاشر، 2024م. وواضح من العنوان اختلاف بحثنا عن هذين البحثين في المسائل النحويّة التي سيدرسها، مع اتفاقهما في المدوّنة المدروسة.

ومن الدراسات المرتبطة بالعطف بحث بعنوان «عطف النسق بين المطروح والمقبول من القول – دراسة وتحليل» للدكتورة نجاة عبد المولى أمين، وهو منشور في حولية كلية اللغة العربية بجرجا، جامعة الأزهر، ع17، ج4، 2013م. ويتناول بعض القضايا التركيبية المتعلّقة بعطف النسق كامتناع الجمع بين حروف العطف، وحكم الفصل بين حرف العطف والمعطوف، ومسائل أخرى متعلّقة بالتشريك.

ويختلف بحثنا عن هذا البحث بتحديد المدونة وبالمسائل التي يتناولها، ويتّفق معه ببعض الأمور التنظيرية.

- منهج البحث:

اعتمد البحث المنهجين الوصفي التحليلي والمقارن؛ وذلك من خلال رصد المسائل المتعلّقة بالعطف في الكتاب، ثم تصنيفها وفقًا لنوع الإشكال، ثمّ تحليل الشواهد الدالّة على هذه المسائل تحليلًا نحويًّا، مع المقارنة بين مذاهب النحاة المتقدّمين والمتأخرين.

ثانيًا: العرض والمناقشة:

1 – تعريف العطف، ونوعاه:

العطفُ في اللغة هو ثنيُ الشـــيء والرجوع إليه بعد الانصـــراف عنه. وهو بهذا المعنى فِي النحو؛ لأنَّ الثَّانِي ملويٌّ على الأوَّل ومثني إِلَيهِ. وهو ضربان: عطف بيان، وعطف نسق. «وَمعنى عطف البَيَان أَن تقيم الأسماء الصَّريحة غير المأخوذة من الفِعل مقَام الأَوصَاف المَأْخُوذَة من الفِعل، تَقول: "قَامَ أَخُوك محمد"، كقولك: "قَامَ أَخُوك الظريفُ"، وكذلك: رَأَيت أَخَاك مُحَمَّدًا ومررت بأخيك مُحَمَّد». وعطفُ النســق؛ أي: المنسوق، هو التابع المتوسِّطُ بينه وبين متبوعه أحدُ حروف العطف. وسُمي نسقًا؛ لأنَّ ما بعد حرف العطف على نظم ما قبله في إعرابه، ونســقه، والنســقُ: النظمُ، يُقال: «هذا على نســق هذا»؛ أي: على نظمه[1]. والنسق عبارة الكوفيين، ويقابله عند البصريين العطف بالحرف[2]. وتحت هذا النوع؛ أي: عطف النسق، وقعت مسائل العطف المُشكِلة في كتاب التنبيه، وفيما يأتي بيانها.

2– مسائل العطف المشكلة في كتاب التنبيه، وموقف ابن جنّي منها:

المسألة الأولى: حذف حرف العطف:

يذهب النُّحاة إلى أنَّ القياس عدم حذف الحروف، وعلّة ذلك «أنَّ الحروف إنّما دخلت الكلامَ لضـرب من الاختصار، فلو ذهبتَ تحذفُها لكنت مختصرًا لها هي أيضًا، واختصار المختَصر إجحاف به»[3].

وقد أجاز أبو علي الفارسـي حذف حرف العطف، وتبعه جماعة من المتأخّرين كابن مالك وابن عصـفور، وقيّده المحقّقون بفهم المعنى[4]. والذي يظهر أنّ ابن جنّي تبع أســـتاذه في إجازة هذا الحذف، وذلك من خلال تعليقه على شاهد المسألة، وهو قول الشاعر:

ضربًا طِلَخْفًا في الطُّلى سِجِّينا[5]

قال ابن جنّي: «وقد يجوز أن يكون أراد: "وســـجِّينا" فحذف حرف العطف، كما حكى أبو عثمان عن أبي

(1) ينظر: التصـريح: 147/2. واللباب: 416/1. وشـرح المقدمة الأزهرية في علم العربية: ص 239. ولسـان العرب: 249/9 (عطف). وسُـمي هذا التابع عطف البيان؛ لأنَّ المتكلم رجع إلى الأول فأوضـحه به، ولأنه تكرار للأول بمرادفه لزيادة البيان، فكأنك عطفته على نفسه.

ينظر: التصريح: 147/2. واللمع: 90. والمقتضب: 209/4. والأصول: 45/2. والهمع: 159/3.

(2) مدرسة الكوفة: 315.

(3) ينظر: الخصائص: 275/2.

(4) ينظر: الفصول المفيدة في الواو المزيدة: ص124.

(5) التنبيه: ص 167. طلخف: الشديد. والسجين كذلك. وقيل الطلخف أشدّ من السجين. الطلى: الأعناق.

زيد: أكلت لحمًا، سمكًا، تمرًا»[1]. وأيّد كلامه أيضًا بشاهدين آخرين، أوّلهما قول الشاعر:

كيفَ أصبحتَ كيفَ أمسيتَ مِمَّا ... يزرعُ الوُدَّ في فؤادِ الكَريمِ[2]

«يريد: كيف أصبحتَ وكيف أمسيتَ»[3].

وثانيهما قولُ الشاعر:

وكيفَ لا أبكي على عِلّاتي ... صبائحِي، غَبائقي، قَيْلاتي[4]

قال في الخصائص معلّقًا على الشاهد نفسه: «أي: صبائحي وغبائقي وقيلاتي. وقد يجوز أن يكون بدلًا؛ أي: كيف لا أبكي على علّاتي التي هي صبائحي، وهي غبائقي وهي قيلاتي، فيكون هذا من بدل الكل. والمعنى الأول أنّ منها صبائحي، ومنها غبائقي، ومنها قيلاتي»[5].

وقد بُنيت على توجيه حذف حرف العطف أحكام فقهيّة، جاء في بحر المذهب:

«لو قال: عليّ عَشرةٌ إلا ثلاثة إلا أربعة، قال الماسرجسي فيه وجهان: أحدهما: يلزمه سبعة لأنّ الاستثناء الثاني غير صحيح؛ لأنّه رفع جميع الاستثناء الأول. والثاني: عليه ثلاثة دراهم، فإنّ الثاني إذا لم يصحّ رجوعه إلى الاستثناء رجع إلى المستثنى منه، فكأنه استثنى من العشرة سبعة، وقد تعطفُ العرب من غير حرف العطف، قال الأخفش: تقول العرب: أكلت خبزًا، زيتًا، تمرًا. يريد به: خبزًا وزيتًا وتمرًا»[6].

والنحاة الذين لا يُجيزون حذف حرف العطف لهم في تخريج هذه الشواهد مذهبان:

فمنهم من يحملُها على الضرورة الشعرية، قال القيرواني: «وممَّا يجوز له عند بعض النحويين: حذف واو العطف؛ فأجاز أن يقول الشاعر إذا اضطرّ: (رأيت زيدًا عمرًا)، على غير البدل، ولكن على معنى: (رأيت زيدًا وعمرًا)، ثمّ يحذف الواو»[7]. وقال الشاطبي: «فحذف العاطف ضرورة، وقد جاء قليلًا، ومنه في الشعر ما أنشده ابن جنّي»[8].

---

(1) نفسه: ص 167.

(2) نفسه: 168.

(3) الخصائص: 2/ 282.

(4) التنبيه: 168. الصبائح: جمع صبوح وهو ما شرب بالغداة فما دون القائلة. والغبائق: جمع غَبوق، وهو الشرب بالعشي. القيلات: جمع قيلة وهي اللبن الذي يشرب وقت الظهيرة. ينظر: لسان العرب: مادة (صبح)، و(غبق).

(5) الخصائص: 2/ 282.

(6) بحر المذهب للروياني: 6/ 110.

(7) ما يجوز للشاعر في الضرورة: ص 264.

(8) شرح ألفية ابن مالك للشاطبي = المقاصد الشافية: 1/ 232.

ومنهم من يحملها على وجه جائز تحتمله هذه الشـــواهد، فإنْ قيل مثلًا: كيف تصـــنعون بقول الشاعر: **كَيْفَ أَصْبَحْتَ كَيْفَ أَمْسَيْتَ**... أليس على إضمار حرف العطف؟ فيُردُّ: ليس كذلك، وليس حرف العطف مرادًا هنا، بل دخول الواو هنا يفسـد المعنى، ولو كان مرادًا لانتقض الغرض الذي أراده الشـاعر؛ لأنّه لم يُرِد انحصـــار الوُدّ في هاتين الكلمتين من غير مواظبة عليهما، بل أراد أنّ تكرار هاتين الكلمتين دائمًا يُثبت المودّة، ولولا حذف "الواو" لانحصر إثبات الودّ في هاتين الكلمتين من غير مواظبة الكلام، ولا اســـتمرار عليه، ولم يُرِد الشـــاعرُ ذلك. وإنّما أراد أن يجعل أوّل الكلام ترجمة على ســـائر الباب، يريد الاســـتمرار على هذا الكلام والمواظبة عليه، كما تقول: (قرأتُ ألفًا باء)، جعلتَ ذكر هذين الحرفين ترجمةً لســـائر الباب وعنوانًا للغرض المقصـــود. ولو قلتَ: (قرأتُ ألفًا وباء)، لأشـــعرتَ بانقضـــاء المقروء حيث عطفت الباء على الألف دونما بعدها، فكان مفهوم الخطاب أنّك لم تقرأ غير هذين الحرفين[1].

والظاهر أنّ التوجيه بحذف الحرف توجيهٌ مرجوح قابل للتأويل، وابنُ جنّي نفســـــه نجده يورد وجه الحذف على ســـبيل الاحتمال، ويذكر الوجه الآخر المحتمَل، ولكن دون ترجيح بينهما، ومع أنّ ابن جني من المهتمّين بالمعنى في فكره النحوي، إلّا أنّه هنا لم يحفل به كثيرًا، قال الســـمين الحلبي في حذف العاطف: «وهو ممنوعٌ لم يَرِدْ منه إلَّا شَـيْءٌ شـاذٌّ يمكن تأويلُه»[2]، ولا سيَّما أنّ تأويلات النحاة الذين ردّوا التوجيه بالحذف جاءت معلِّلَةً للمعنى، فكان فيها توافق بين المعنى والصناعة النحويّة.

المسألة الثانية: تقديم المعطوف على المعطوف عليه:

إنَّ تقديم المعطوف على المعطوف عليه جائز في الشـعر إذا كان العاطف هو (الواو)[3]؛ لأنّها أمّ الباب ولها أحكام خاصة تنفرد بها عن سائر حروف العطف[4]. ولا يجوز التقديم فيها إلَّا بشرط ألَّا يؤدّي التقديم إلى وقوعها صـدر الكلام، لا يقال: (وزيدٌ عمرٌو قائمان)، ولا إلى أن تَلِيَ عاملًا غير متصـرّف، لا يقال: (إنّ وزيدًا عمرًا قائمان). وعليه، فإنَّ هذه الضـرورة تجوز عند أكثرهم في المنصـوب، ولا تجوز في المجرور بالإجماع، فلا يجوز أن تقول: (مررتُ وعمروٍ بزيدٍ)[5]. أمَّا في المرفوع فالأمر فيه تفصـيل بين

(1) ينظر: نتائج الفكر: ص 207. وبدائع الفوائد: ط: عطاءات العلم، 363/1.

(2) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 10/ 516.

(3) وقيل هذا التقديم يجوز في الواو والفاء وثمّ وأو ولا. وينسـب هذا القول إلى البلاغيين، وقد نقله البغدادي في الخزانة. وأرى أن يُقصر هذا التقديم على الواو، وذلك لأنَّ معناها الجمع المطلق. ينظر: الخزانة: 399/1.

(4) ذكر ابن هشام في المغني خمسة عشر حكمًا تنفرد بها الواو عن سائر الحروف، منها: عطف المقدّم على متبوعه للضرورة. ينظر: مغني اللبيب: ص464-467.

(5) ينظر: ضرائر الشعر: ص210. والفصول المفيدة في الواو المزيدة: ص152.

القبيح الشـــاذّ إذا أدّى إلى الوقوع في صـــدر الكلام، وبين الحَسَـــن إذا لم يتقدّم العاطف والمعطوف على العامل، فوقَعَ بين الفعل والفاعل، وسيأتي بيان ذلك.

وشاهد هذه المسألة في كتاب التنبيه قول الشاعر[1]:

ثُمَّ اشْـــتَكَيْتُ لْأَشْـــكَانِي وَسَـــاكِنُهُ قَـــبْـــرٌ بِسِـــــنْـــجَـــارَ أَوْ قَـــبْـــرٌ عَـــلَـــى قَـــهَـــدِ

أراد: لأشكاني قبرٌ وساكنُه. «وَقَوله لأشكاني يُقَال: شكا إِلَيْهِ حَاله فأشكاه؛ أَي: أَزَال عَنهُ مَا يشكو مِنْهُ. وَقَوله: (وساكنه) مَعْطُوف على قَوْله (قبر بسنجار) مقدّمًا عَلَيْهِ»[2].

قدّم المعطوف على المعطوف عليه للضرورة، وحسّن التقديم هنا شدّة الاتّصال بين الفعل ومرفوعه، فيكون العامل– وهو الفعل– آخذًا حظّه من التقديم، ولا التفات لكون المعطوف عليه مؤخّرًا عن المعطوف. ولو قلت: (ضربتُ وزيدًا عمرًا) كان أضعف؛ لأنَّ اتّصال المفعول بالفعل ليس في قوة اتّصال الفاعل به. ولو قلت: (مررتُ وزيدٍ بعمرٍو) لم يجُز من قِبَل أنّه لم يتقدّم العامل على العاطف، فجُمع بين أمرين، هما تقديم المعطوف على المعطوف عليه، وتقديم المعطوف على العامل في المعطوف عليه، فيجري مجرى (وزيدًا ضـــربت عمرًا)، بل ذلك أخبث – على حدّ تعبير ابن جنّي– من حيث كان الجارّ أضـــعفَ من الناصب[3].

ومن تقديم المعطوف على المفعول به قول الشاعر:

جمعـتَ وعيبًـا غيبـةً ونميمـةً ثلاثَ خصـــــالٍ لســـــتَ عنهـا بمرعوي[4]

وهو من التقديم الجائز، أمّا من غير الجائز فقولك: «وعيبًا جمعتَ غيبةً ونميمةً»؛ لِما فيه من تقديم المعطوف على العامل في المعطوف عليه[5].

وَأَمَّا قَوْلُ الشاعر: ..... **عَلَيْكِ وَرَحْمَةُ اللَّهِ السَّلَامُ**[6]

---

(1) البيت للشاعر صنّان بن عُباد اليشكري، وقيل هو سنان بن عَبّاد اليشكري. سنجار وقهد موضعان. التنبيه: ص 262.

(2) شرح ديوان الحماسة للتبريزي: 1/ 333.

(3) ينظر: التنبيه، ص 262.

(4) نفسه، ص 262.

(5) ينظر: نفسه، ص 263.

(6) نفسه، ص 263. وشطره الأول: (ألا يَا نَخْلَةً مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ ...)، يردُ هذا الشاهد في كتب النحو للاستشهاد بأمرين أحدهما في كُمِّ الآخر، الأوّل أنَّ قوله (ورحمةُ) عطفٌ على الضَّـمير المسـتكن في (عليك) الرَّاجع إلى (السـلام) والثاني أنَّ تقديم المعطوف على المعطوف عليه جائز في الشعر إذا كان العاطف هو (الواو).

فقد رجّح ابن جنّي أنَّه لا تقديم فيه قياسًا على مذهب سيبويه من حيث إنّه يرفع (السلام) بالابتداء، ويجعل (عليك) خبرًا عنه مقدّمًا عليه، فيكون العطف على الضمير المستكن في الظرف[1]. هذا رأيه في كتاب التنبيه، وجاء في الخصائص: «إلَّا أنَّ عندي فيه وجهًا لا تقديم فيه ولا تأخير من قبل العطف، وهو أن يكون (رحمة الله) معطوفًا على الضمير في (عليك)، وذلك أنّ (السلام) مرفوع بالابتداء وخبره مقدَّم عليه، وهو (عليك)، ففيه إذًا ضمير منه مرفوع بالظرف، فإذا عطفت (رحمة الله) عليه ذهب عنك مكروه التقديم»[2].

وذهب السيرافي (ت385هـ) فيه إلى أنّ تقديم المعطوف هنا ضرورة قبيحة. فمثل قول الشاعر: (عليك ورحمةُ الله السلامُ) لم يجزه البصريون في شعر ولا غيره، وأجازه الكوفيون في الشعر، وعلّته عند البصريين أنّ هذه الأسماء ترتفع بالابتداء، فكما لا يجوز: (وعمرٌو زيدٌ منطلقان) كذا لا يجوز هذا[3].

والذي أراه هنا أنَّ التقديرات المطروحة تؤدّي إلى تعقيد لفظي ومعنوي، نحن بغنى عنه لو ذهبنا مع أصحاب الوجه الثاني من الاستشهاد في البيت، ولا سيّما أنَّ المعنى المراد واحد في التقديرين، وأنَّ الضمير المقدّر عائد إلى (السلام) والضمير هو عين صاحبه، إضافة إلى أنّنا في هذا الوجه نعطي (الواو) وهي أمّ الباب مزيّتها التي تنفرد بها عن سائر الحروف. إضافة إلى ذلك فإنَّ في تقدير ابن جني ضرورةً أيضًا، إلَّا أنّها عندهم أخفّ من ضرورة تقديم المعطوف على المعطوف عليه، وهذا ما بيّنه ابن جنّي بقوله: «فإذا عطفت (رحمة الله) عليه ذهبَ عنك مكروه التقديم، لكن فيه العطف على المضمر المرفوع المتّصل من غير توكيد له، وهذا أسهل عندي من تقديم المعطوف على المعطوف عليه»[4].

والخلاصة أنّ الأولى تخريج هذا الشاهد على أحد وجهين، إمّا بعدّه شاذًّا يُقتصر فيه على المسموع، وإمّا بعدّه من قبيل الجائز في الضرورة الشعريّة.

ويمكن أن نضع تعليلًا لطيفًا لِمَا حملَ الشاعر على هذه الضرورة: وهو أنَّ تصرُّف الشاعر بالقواعد أحيانًا يعود إلى شيوع العبارة على الألسنة، وهو ما يُعرف بقاعدة كثرة الاستعمال، فلمّا شاعت

(1) ويكون التقدير: (السلام حصل عليك)، فحذف (حصل)، ونقل ضميره إلى (عليك)، واستتر فيه، ولو كان الفعل محذوفًا مع الضمير لزم العطف بدون المعطوف عليه. ينظر: التنبيه: ص 263. وشرح الرضي للكافية: 279/1. والخزانة: 399/1.

(2) الخصائص: 386/2.

(3) ينظر: شرح أبيات سيبويه: 331/1. وما يجوز للشاعر في الضرورة: ص328-329.

(4) الخصائص: 386/2.

عبارة (السلام عليكم ورحمة الله) على الألسنة، اجترأ الشاعر على القاعدة، فتصرّف بالعبارة.

المسألة الثالثة: العطف على التوهُّم:

ذهب ابن هشام إلى أنَّ أقسام العطف ثلاثة: «أحدها العطف على اللفظ، وهو الأصل،... والثاني العطف على المحل، ... والثالث العطف على التوهّم»[1]. ومعنى العطف على التوهُّم جوازُ أن يجري في موضع إعرابان، فيعرب بأحدهما ويُعطف عليه باعتبار الآخر. وشرط جوازه صحّة دخول ذلك العامل المتوَهَّم. وشرط حُسْنه كثرةُ دخوله هناك[2].

وشاهد هذه المسألة قولُ الشاعر:

يقول رجالٌ مَا أُصيبَ لهُم أَبٌ ولا مِن أَخٍ أقبِلْ على المالِ تَعْقِلِ[3]

يقول ابن جنّي: «عطف الثاني على ما من عادته أن يُزاد في الأوّل، ألا ترى جواز قوله: (ما أُصيب لهم من أبٍ)»، فقال (ولا من أخٍ) لمّا كان له أن يقولَ: (ما أصيب لهم من أب) فيزيد (من) في المعطوف عليه[4].

وَقَدْ أكّد ابن جنّي الشاهد السابق بقَوْلِ الشاعر:

بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى وَلَا سَابِقٍ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيَا[5]

قوله (ولا سابقٍ) جاء به مجرورًا مع كونه معطوفًا على (مدرك) المنصوب لأنّه خبر (ليس)، وإنّما جاء به مجرورًا لأنّ الباء تدخل في خبر (ليس) كثيرًا، فلمّا قال الشاعر (أنّي لست مدركَ ما مضى)، توهّم أنّه أدخل الباء على خبر (ليس) لأنّه قد كَثُرَ جَرُّ خبرِها بالباء المزيدة، وجرى به اللسان، ففيه حملٌ على متوهَّم، فهو ليس بعطف على لفظ، ولا موضع[6]. قال سيبويه: «لمّا كان الأول تستعمل فيه الباء ولا تغيِّر المعنى، وكانت مما يلزم الأول نووها في الحرف الآخر، حتى كأنّهم قد تكلّموا بها في الأول»[7].

(1) مغني اللبيب: ص615 – 619.

(2) ينظر: مغني اللبيب: ص 619. وشرح درة الغواص: ص217. والإتقان في علوم القرآن: 2/ 380.

(3) التنبيه: ص 120. وشرح ديوان الحماسة للتبريزي: 1/ 84.

«أقبل على المَال أَي مَال الدِّيَة يَقُول يشيرون عَليّ بِأَخذ الدِّيَة وَلم يصبهم مَا أصابني ولعلهم لَو أصيبوا بِمَا أصبت بِهِ لم تقنعهم الدِّيَة وَلم يرَوا أَخذهَا»

(4) التنبيه: ص 120. وينظر: ضرائر الشعر، ص 281.

(5) التنبيه: ص 120. والبيت لزهير بن أبي سلمى.

(6) ينظر: التنبيه، ص 120. والإنصاف في مسائل الخلاف: 1/ 155.

(7) الكتاب لسيبويه: 3/ 29.

وقد ذكر ابن جنّي مصطلح العطف على التوهّم صراحة في كلامه على شاهد آخر من شواهد المسألة، وهو قول الشاعر:

يَا أَيُّهَا القَلْبُ هَلْ تَنْهَاكَ مَوْعِظَةٌ أو يُحْدِثَنْ لَكَ طُوْلُ الدَّهْرِ نِسْيَانَا[1]

قال ابن جنّي: «عطف بالنون على توهّم مثلها في أوّل البيت، حتّى كأنّه قال: (هل تنهَيَنْكَ موعظة)، وهو نحو قوله: .... ولا سابقٍ شيئًا...» [2]. فالشاعر زَاد نون التوكيد الخفيفة فِي المعْطُوف من غير أَن تكون فِي المعطوف عليهِ؛ لأَنَّهُ قدّر حُصولها في الأوّل، «وساغ ذلك لأنّهم أَلِفوا زيادة إحدى النونين فيما ليس بواجب من الأفعال، فكأنَّه قدّر أنّ الأول حصل فيه النون، فزاد في الثانية، لتوهُّم مثله في الأولى، واستمرار العادة بزيادته»[3] .

وعلّة هذا العطف عند أبي البركات الأنباري أنَّ «العربيّ قد يتكلّم بالكلمة إذا استهواه ضربٌ من الغلط، فيعدِل عن قياس كلامه، وينحرف عن سَنَنِ أصوله، وذلك ممّا لا يجوز القياس عليه»[4]. وليس المقصود بالغلط هنا اللحن والخطأ، وإنّما استعملها مجازًا؛ لخروجه عن القياس[5]. قال أبو حيّان: «والعطف على التوهُّم لا ينقاس»[6]. ونجد عند فاضل السامرّائي تعليلًا معنويًّا لطيفًا لهذا الأسلوب، إذ يقول: «ويبدو أنّ هذا العطف على إرادة معنى مغاير للأوّل، فالمجرور أقوى من المنصوب وآكد؛ لأنّه على تقدير الباء فقولك: (ما زيدٌ قائمًا ولا مسافرٍ) يفيد أنّ نفي السفر آكد، ولذلك جئت به مجرورًا، وهو مقابل لقولنا: (ما زيد بقائم ولا مسافرًا)»[7].

المسألة الرابعة: العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض:

وهذه المسألة من المسائل الخلافية المشهورة في النحو، وشاهدها في كتاب التنبيه قول الشاعر:

أريحوا البلادَ منكمُ ودبيبِكمْ بأعراضِنا فِعلَ الإماءِ العواهرِ[8]

(1) التنبيه: ص 422. والبيت لسوار بن المضرِّب.
(2) التنبيه: ص 422.
(3) شرح ديوان الحماسة للأصفهاني: ص952. وينظر: شرح ديوان الحماسة للتبريزي: 2/ 137.
(4) الإنصاف في مسائل الخلاف: 2/ 460.
(5) ينظر: التذييل والتكميل: 197/5.
(6) ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب: 4/ 1758.
(7) معاني النحو: 1/ 267.
(8) التنبيه: ص 493. والبيت لزياد الأعجم.

عطفَ (دبيبكم) على الضمير المجرور (الكاف) في (منكم)، قال ابن جنّي: «عطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجارّ، كبيت الكتاب:

..... **فاذهبْ وما بكَ والأيّامِ من عَجَبِ»**[1]

واختُلف في العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجارّ على ثلاثة مذاهب:

أحدها: وهو مذهب جمهور البصريين: وجوب إعادة الجارّ إلّا في ضرورة. وذلك أنّه «لمّا كان المضمر المجرور لا يُعطف على الظاهر إلّا بإعادة الخافض، كقولك: (مررت بزيد وبك)، ولا يجوز أن تقول: (مررت بزيد وك)، كذلك تقول: (مررت بك وبزيد)، فتحمل كل واحد منهما على صاحبه»[2].

الثاني: أنّه يجوز ذلك في السّعة مطلقًا، وهو مذهب الكوفيين، وتبعهم أبو الحسن ويونس والأخفش، والشلوبين، وابن مالك، وأبو حيان، وابن هشام.

والثالث: التفصيل، وهو إن أكّد الضمير، جاز العطف من غير إعادة الخافض، نحو: «مررت بك نفسِك وزيدٍ»، وإلّا فلا يجوز إلّا ضرورة، وهو قول الجرميّ.

ومن أجاز هذا النوع من العطف احتجَّ بورود السماع نثرًا وشعرًا، أمّا المانعون فقد خرّجوا ما سُمع من الشواهد على الضرورة في الشعر، أو بوجوه أخرى، كأن تكون الواو للقسم لا العطف، كما في قراءة الجرّ في (والأرحامِ) في قوله تعالى: ﴿**وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ**﴾ [النساء: 1]. وذكر الأنباري وجهين في تخريج قراءة الجر: «أحدهما: أن قوله {وَالْأَرْحَامِ} ليس مجرورًا بالعطف على الضمير المجرور، وإنّما هو مجرور بالقسم، وجواب القسم قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: 1] والوجه الثاني: أنّ قوله {وَالْأَرْحَامِ} مجرور بباء مقدرة غير الملفوظ بها، وتقديره: وبالأرحام، فحذفت لدلالة الأولى عليها»[3].

وتعليق ابن جنّي على البيت الشاهد لا يظهر موقفًا صريحًا من المسألة، أَمِنَ المجيزين مطلقًا هو، أم من المجيزين في الشعر للضرورة؟ إلَّا أننا يمكن أن نحدّد مذهبه من خلال استشهاده ببيت الكتاب؛ لأنَّ سيبويه في الكتاب يذكر هذا الشاهد في «باب ما يحسُن أن يشرك المظهر المضمَر فيما عمل، وما يقبح أن يشرك المظهر المضمَر فيما عمل فيه»، ويذهب فيه إلى أنّه ممّا يقبح أن يشركه المظهر علامةُ المضمَر المجرور، كقولك: (مررتُ بك وزيدٍ)، وقد يجوز في الشعر أن تُشرك بين الظاهر

(1) التنبيه: ص 493–494. وشطره الأول: (فاليومَ قرّبتَ تَهْجُونا وتشتمِنا ...).

(2) شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي، 145/3.

(3) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 379/2. [المسألة 65]. والبحر المحيط في التفسير: 387/2. وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: 353/3. والكنز في القراءات العشر: 81/1.

والمضمر على المرفوع والمجرور، إذا اضطرّ الشاعر، ثم يذكر البيت موضع الكلام[1]. فيظهر أنّه من المجيزين في الضرورة، موافقًا بذلك مذهب البصريين.

والذي يبدو جواز ذلك في الكلام مطلقًا؛ لكثرة وروده شعرًا ممّا يخرج به عن الضرورة، ووروده كذلك في النثر، وتأويل هذه الشواهد على غير العطف على الضمير هو ممّا يُخرج الكلام عن الفصاحة، أو يضعف المعنى.

ثالثًا – النتائج:

ذكر ابن جنّي في كتابه «التنبيه على شرح مشكلات الحماسة» جملة من مسائل العطف المُشكِلة التي تتطلّب دقّة في تحديد التركيب ومراعاة الصناعة النحوية مع دلالة السياق الشعري. وقد درس البحث أربع مسائل إشكاليّة اختلف النحاة فيها، وتحت كل مسألة مجموعة من الشواهد، تتعلّق بحذف العاطف، وتقديمه مع المعطوف، والعطف على التوهّم، والعطف على الضمير المخفوض. وقد بيّن البحث موقف ابن جنّي من هذه المسائل بدراستها دراسة نحويّة تحليلية. وقد تبين أنّ منهجه في معالجة هذه المسائل يتراوح بين النظر النحوي المجرّد (التقعيد) والاحتكام إلى الاستعمال اللغوي الشعري، مع الميل إلى مذهب أصحابه البصريين أحيانٍا. وهنا يمكن لنا أن نسجّل النتائج الآتية:

1- يجيز ابن جنّي حذف حرف العطف، مخالفًا بذلك القياس، ومتابعًا أستاذه أبا علي الفارسي، ومع ذلك نجده يذكر التوجيهات الأخرى للشواهد المدروسة، فلا يقطع بتوجيه حذف العاطف.

2- يجيز ابن جنّي تقديم العاطف والمعطوف على المعطوف عليه في الشعر، وهي ضرورة حَسَنة إذا وقع العاطف بين الفعل وفاعله، وذلك لشدّة اتّصالهما فكأنّه لا تقديم.

3- ضرورةُ العطف على المضمر المرفوع المتّصل من غير توكيد له، أسهل عند ابن جني من ضرورة تقديم المعطوف على المعطوف عليه إذا أدّى إلى وقوع العاطف والمعطوف صدرًا، وعلى هذه الضرورة أوَّلَ قول الشاعر (عليكِ ورحمةُ الله السلامُ).

4 – ذكر ابن جنّي مجموعة من الشواهد على مسألة العطف على التوهّم، وهو من المسائل المتوقّفة على السماع، ولا يقاس عليها.

5 – الظاهر أنَّ ابن جنّي من القائلين بالعطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض في الضرورة الشعرية فقط، وفاقًا لمذهب البصريين.

(1) ينظر: الكتاب لسيبويه: 2/377-383.

6 – مع أنَّ مسألة العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض مسألة خلافية مشهورة، إلّا أنّ كثرة ورود السماع نثرًا وشعرًا يمكن أن تخرجها من باب الضرورة إلى باب الجواز المطلق، وهو الأولى، وفي الوقت نفسه نبتعد عن التأويلات فيما ورد من شواهد نثرية أيضًا.

وفي ضوء البحث في كتاب التنبيه، يمكن لنا أن نقترح توسيع دراسة الظواهر التركيبية كدراسة التقديم والتأخير، ودراسة مسائل العطف التركيبية الأخرى غير المشكِلة.

المصادر والمراجع

- **القرآن الكريم.**

1) الإتقان في علوم القرآن، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٤ م.

2) ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت ٧٤٥ هـ)، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة.

3)الأصول في النحو: أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت 316هـ)، تحقيق عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت.

4) إعراب الجمل وأشباه الجمل: الدكتور فخر الدين قباوة، دار القلم العربي – حلب، ط5، 1989م.

5) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، المكتبة العصرية، الطبعة: الأولى ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م، 379/2. [المسألة 65].

6) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت ٧٦١هـ)، المحقق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

7) البحر المحيط في التفسير، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، المحقق: صدقي محمد جميل، دار الفكر – بيروت، ١٤٢٠ هـ.

8) بحر المذهب (في فروع المذهب الشافعي)، الروياني، أبو المحاسن عبد الواحد بن إسماعيل (ت ٥٠٢ هـ)، المحقق: طارق فتحي السيد، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٩ م.

9) بدائع الفوائد، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية (٦٩١ – ٧٥١ هـ)، المحقق: علي بن محمّد العمران، دار عطاءات العلم (الرياض) – دار ابن حزم (بيروت)، الطبعة: الخامسة، ١٤٤٠ هـ – ٢٠١٩ م.

10) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي، المحقق: د. حسن هنداوي، دار القلم – دمشق (من ١ إلى ٥)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ – ١٤٣٤ هـ / ١٩٩٧ – ٢٠١٣ م.

11) التنبيه على شرح مشكلات الحماسة، أبو الفتح عثمان بن جنّي (ت392هـ)، حققه: أ.د. حسن محمود هنداوي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، ط1، 1430هـ/2009م.

12) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: عبد القادر بن عمر البغدادي (ت 1093هـ)، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، 1418 هـ - 1997م.

13) الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جنّي الموصلي (ت ٣٩٢هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: الرابعة.

14) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ)، المحقق: الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق.

15) شرح أبيات سيبويه، يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبدالله بن المرزبان أبو محمد السيرافي (ت ٣٨٥هـ)، المحقق: الدكتور محمد علي الريح هاشم، راجعه: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة – مصر، ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤م.

16) شرح التصريح على التوضيح، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (ت ٩٠٥هـ)، دار الكتب العلمية -بيروت، ط1، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

17) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب: رضي الدين الإستراباذي (ت 686هـ)، تحقيق حسن الحفظي - يحيى بشير مصطفى، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط1، 1414هـ-1993م.

18) شرح المقدمة الأزهرية في علم العربية: الشيخ خالد الأزهري (ت 905هـ)، تحقيق أحمد إبراهيم العليوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 2019م.

19) شرح درة الغواص في أوهام الخواص، أحمد بن محمد الخفاجي المصري، المحقق: عبدالحفيظ فرغلي علي قرني، دار الجيل، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م.

20) شرح ديوان الحماسة، أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي الأصفهاني (ت ٤٢١ هـ)، المحقق: غريد الشيخ، وضع فهارسه العامة: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.

21) شرح ديوان الحماسة، يحيى بن علي بن محمد الشيبانيّ التبريزي، أبو زكريا (ت ٥٠٢هـ)، دار القلم – بيروت.

22) شرح كتاب سيبويه: أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت ٣٦٨ هـ)، المحقق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٨ م.

23) الفصول المفيدة في الواو المزيدة، صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي بن عبدالله الدمشقي العلائي (ت ٧٦١هـ)، المحقق: حسن موسى الشاعر، دار البشير، عمان، ط1، ١٤١٠هـ -١٩٩٠م، ص152.

24) الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (ت ١٨٠هـ)، المحقق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

25) الكنز في القراءات العشر، أبو محمد، عبد الله بن عبد المؤمن بن الوجيه بن عبد الله بن على ابن المبارك التّاجر الواسطيّ المقرئ (ت ٧٤١هـ)، المحقق: د. خالد المشهداني، مكتبة الثقافة الدينية - القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.

26) اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت ٦١٦هـ)، المحقق: د. عبد الإله نبهان، دار الفكر - دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.

27)لسان العرب: محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الإفريقي (ت711هـ)، دار صادر - بيروت، ط3، 1414هـ.

28) اللمع في العربية: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت 392هـ)، تحقيق فائز فارس، دار الكتب الثقافية- الكويت.

29) ما يجوز للشاعر في الضرورة: محمد بن جعفر القزاز القيرواني أبو عبدالله التميمي (ت 412هـ)، حققه وقدم له وصنع فهارسه الدكتور رمضان عبد التواب، والدكتور صلاح الدين الهادي، دار العروبة، الكويت، بإشراف دار الفصحى بالقاهرة.

30) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو: الدكتور مهدي المخزومي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي - مصر، ط2، 1958م.

31) معاني النحو، د. فاضل صالح السامرائي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - الأردن.

32) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت ٧٦١هـ)، المحقق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله، دار الفكر - دمشق، ط 6.

33) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)، أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي (المتوفى ٧٩٠ هـ)، المحقق: مجموعة محققين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى – مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م.

34) المقتضب، صنعة أبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة، وزارة الأوقاف – القاهرة.

35) نتائج الفكر في النَّحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (ت ٥٨١هـ)، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١٢ – ١٩٩٢م.

36) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، المحقق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية – مصر.